

# البرلمانية

**نائب** **وزير**

**.. عن حمى الضنك**

من المتوقع أن يرد وزير الصحة العامة والسكان على تساؤل تقدم به النائب على مسعد المهدي بخصوص وباء حمى الضنك الذي ظهر خلال الأشهر الماضية وذلك في عدد من محافظات الجمهورية وبشكل خاص في محافظة تعز ومزال مستعرا.

وقد نشر الخوف والذعر بين أوساط المواطنين.. فما الدور الذي قامت به وزارة الصحة لحماية المواطنين من خطر هذا الوباء الفتاك، حين لا يستبعد حصول حالات وفاة ناتجة

## البرلمان والحكومة وضحايا قانون السلاح!

لا يزال مشروع تعديل القانون رقم ٤٠، لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم وحيازة الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها، محط تساؤلات كثيرة منها: لماذا لا يقر البرلمان هذا القانون؟ من الذي يقف وراء عرقلة إقرار القانون.. من المستفيد وفيما تتمثل الفائدة.. وهل فعلاً عدم إقرار البرلمان لهذا القانون حتى الآن هو السبب الذي جعل الحكومة غير قادرة على تطبيق القانون الناقد.. و... إلخ؟

الحكومة تحمل البرلمان مسؤولية عدم إقرار هذا القانون لتقوم بعملها على أكمل وجه بخصوص المظاهر المسلحة.. والبرلمان من خلال هذا الاستطلاع يعتبر ما تقوله الحكومة حججاً وأهية تبرر فشلها.. وتتايبين الآراء التالية بخصوص ذلك:

### توفيق الشرعي - فيصل عساج

في الجدة أشار النائب عبدالله حسين البشيرى إلى أن مجلس النواب هو من يعمل على عرقلة مشروع قانون حيازة وحيازة الأسلحة. قائلاً: استغرب أن يأتي ذلك التصرف من مؤسسة حريصة على أمن واستقرار الوطن.. مضيفاً: أن كثيراً من النواب عندما يسافرون إلى الخارج يذهبون لوجههم وتسير أمورهم دون أن يحصل لهم أي شيء وعندما يعودون إلى الوطن يتحولون إلى عتاة أذفاد ولا يسيرون إلا مرفقين بواقفة مدججة بالأسلحة.. متسائلاً: لماذا كل هذه الزحمة وهذا الرعب من قبل الولد رغم أنه لا يوجد ما لا يقومون به.. وأبوج ما يستدعي ذلك الخوف الذي يزعمونه..

وناشد البشيرى كل برلماني وطني بمساعدة الحكومة في إقرار أي مشروع قانون للحد من تلك الظاهرة المزعجة والتي تؤثر على رؤوس الأموال في البلاد.. وقال: لو افترضنا جدلاً أن شاهد أحد المستثمرين تلك المصامع المسلحة والتي عادة ما تكون مرافقة لإحدى الشخصيات الاجتماعية لاستيقن أن الوضع الأمني غير مستقر.. وبالتالي نجد تلك الشخصيات تؤثر على مستقبل الوطن الاستثماري تأهيك عن المنظر العام المزيج أولئك وهم يجوبون شوارع الأمانة وعواصم المدن الرئيسية.. ونوه البشيرى إلى أن قيام بعض الشخصيات الاجتماعية بتلك التصرفات المزعجة للمواطنين تأتي من باب الاستعراض ولفت الانتظار ليس الأخصب: وعلى هؤلاء أن يعرفوا أن استلفات الأظفار يتم عبر تقديم الخدمات الجليلة للمواطنين.

**القانون الناقد**

ويخالفه الرأي النائب ستان العجي بقوله: إن البرلمان لم يعرقل القانون ولكن هناك تبايناً بين الأعضاء في مسألة الحيازة والتنظيم. مشيراً إلى أن الاستعراض ولفت الانتظار ليس الأخصب: وعلى هؤلاء أن يعرفوا أن استلفات الأظفار يتم عبر تقديم الخدمات الجليلة للمواطنين.

إلى ذلك أكد النائب محمد رشاد العليمي أن



المزعج.. مضيفاً: أصبحت ظاهرة حيازة الأسلحة النارية تسبب الكثير من الاختلالات الأمنية وعطلت الكثير من مصالح الناس وبدأت تمتد إلى القطاعات الحيوية وتهديد المارة وإزعاج الجميع والتمادي بالخروقات الدستورية والخروج على القوانين.. ولابد من أن تقوم الحكومة بفرض هيبة الدولة بالقانون الذي لديها وما هو لدى البرلمان فسببى طريقه للإقرار وحينها ستبدأ الحكومة بتنفيذها، أما أن نظل نحصل المسؤولية بعضنا البعض فهذا غير صحيح.

- البشيرى: البرلمان يقف وراء عرقلة كثير من القوانين
- القاضي: الحكومة تبرر فشلها بحجج وأهية
- العجي: على الحكومة تطبيق القانون الناقد
- الردفاني: لو بقينا نعمل بعضنا البعض المسؤولية فإخاسر هو الوطن



### العلمي: البرلمان يساند الحكومة في تنفيذ برنامجه

الحكومة غير معترضة على تخيير القانون الجديد.. مضيفاً: ما على الحكومة إلا أن تنفذ القوانين الناقد في منع حمل السلاح في عواصم المحافظات ونحن سنكون جنباً إلى جنب معها.

وقال العلمي: البرلمان حدد موقفه منذ وقت مبكر في التوافق مع الحكومة لتنفيذ برنامجه بالإضافة إلى موقفه الوطني تجاه فتنة صعدة والمتأمل بمساندة الحكومة في كل ما من شأنه إزالة تلك الفتنة الضالة التي يقوم بها المتطرفون الحوثيون.. منوهاً إلى أن مشروع قانون حمل وحيازة السلاح سيأخذ طريقه إلى النور إن شاء الله في هذه الدورة للبرلمان..

**حجج وأهية**

أما النائب محمد عبدالله القاضي فيقول: في اعتقادي أنه لا داعي لأن تبرر الحكومة أي فشل لها في مكافحة المظاهر المسلحة في عواصم المحافظات بحجج وأهية لا ترقى إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها.. مضيفاً: يجب أن تكون الحكومة جادة في تطبيق

### من أجل اليمن!!

تبدو اليمن أحوج ما تكون اليوم إلى التعاضد والتعاون والتسامح والإخاء والحوار وإلى ما يصلح شأن أمنائها في ظل التحديات الخطيرة التي تواجهها وتستهدفها وحدة وسيادة وجودها.. ولعل هذه الأحداث الصمام التي تعصف بالبلاد تمثل دعوة صادقة لأبناء الوطن الواحد إلى القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم إزاء كل ما يجري ويحدث خاصة وقد بات من المؤكد أننا أمام خطر كبير..

بيد أنه لا يكاد يختلف اثنان هنا في الرأي على أن اليمن في هذه المرحلة العصيبة والدقيقة من تاريخه المعاصر، والحديث يواجه أضعف وأخطر الأوضاع التي مر بها في التاريخ.. وهذا الوضع الخطير والصعب لا يحال فقط أمنه واستقراره فحسب وإنما بطاله أيضاً كدولة موحدة وكمان سياسي عربي مستقل، وذلك في ظل الاضطرابات الانفصالية جنوباً والحرب والتمرد الحوثي شمالاً، وما ينجم عن هذه وتلك من إخلال للأمن والاستقرار وتهديد مباشر للسلام الاجتماعي وتعطل لعجلة التنمية.. وفي ظل هكذا منازعات تزداد حاجة اليمنيين هنا سلطة ومعارضة إلى أن يكونوا على كلمة سواء جامعة لحماية بلادهم ووحديتهم مما يتهددهما من أخطار، ويبقى عليهم في كل الأحوال التفرغ للبناء والإعمار والتنمية، وعلى أشقاؤهم العرب وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون الخليجي أن يكونوا إلى جانبهم داعمين ومساندين في الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية باعتبار أن ما يصيب الواحد يمكن أن يصيب الكل.. وقد أثبتت التجارب والأحداث والتاريخ أن وجود يمن أمن مستقر ومزدهر في مصلحة أشقاؤه ومحيطه الخليجي تحديداً باعتبارهم أول من يكوى بالنيران أن شبت ناطها في اليمن..

على أن أبناء اليمن مطالبون اليوم بمزيد من التلاحم والإصطفاف الجماهيري والوطني حول القيادة السياسية للبلاد، وعليهم حكماً ومحكومين، سلطة ومعارضة تقديم التضحيات لإطفاء الحرائق هنا وهناك وبناء ما تهدم والعمل على راب الصدع ومعالجة الأوضاع الخطئة ومحاربة المفاصد التي تراقق أداء الحكومة في أكثر من مجال وصعيد، وتطبيق سيادة النظام والقانون على الجميع دون استثناء إن أرادوا لليمن الخير.. ومن أجل بقاء اليمن دولة موحدة قوية مستقرة أعتقد أنه يهون كل شيء وينبغي علينا جميعاً السعي لتحقيقه وإدراك غايته بكافة السبل والوسائل الممكنة.. وكفاننا ما فاتنا بل ما ضيعناه من فرص سانحة لجعل بلادنا كما يحب وينبغي أن تكون، وهذه البلاد العزيزة جديرة بأن تكون أعز وأرفع شأنات.. والعزة للشعب والوطن، والخلود لوحدته والموت لأعداء حياته الحرة الكريمة.. ولا نأتم أعين الجبناء.

عضو مجلس النواب

### سيرة برلماني

الإسم: حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر  
- نائب رئيس مجلس الشؤون التنظيمية والقيمية  
المؤهل: بكالوريوس محاسبة - جامعة صنعاء  
متزوج عدد الأولاد: ٥  
- قائد حرس رئيس مجلس النواب ١٩٩٠-٢٠٠٠  
- عين لدى نخاسة الأخ رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٠م وفي برفقته يقوم بتنفيذ المهام الموكلة إليه، وألفه في معظم زياراته الرسمية في الداخل والخارج  
- انتخب عضواً لمجلس النواب عن الدائرة ٢٨٢٠ في العام ٢٠٠٣م  
- عضو اللجنة الدائمة للوزير الشعبي العام - عضو لجنة الدفاع والامن بمجلس النواب  
١١/٢٠٠٨م - تم انتخابه عضو هيئة رئاسة مجلس النواب في الأنشطة الاجتماعية:  
- رئيس فخري لنادي حمير بصعاء  
- رئيس نادي الصاعق ١٩٩٢م  
- عضو اتحاد الكشافة اليمني ١٩٨٥-١٩٩٠م

### من شرفة البرلمان

والشئفسرة وباصرة ومن لف لفهم.. لأن الهدف واحد بس «الحوثي» زيد بها شوية!!

### مهام!!

يقال بأن المجالس المحلية في الدوائر البرلمانية الشاغرة تقوم بمهامها على أكمل وجه.. نقول للمهام الخدمية لأصحابها والتفتوا للمهامكم!!

### تدريب برلماني!!

المعهد الديمقراطي يبذل جهوداً لتدريب النواب في عقده دارهم- أي في البرلمان- إلا أن بعض النواب يعمل نفسه «عريف زمانه» فيتغيب عن الدورات.. صدقونا لستم فاهمين.. إنريو!!

### ارفعوها عن الباقيين!!

رفع الحصانة عن المدعو «الحوثي» موقف برلماني أكثر من رائع نتمنى أن يمتد إلى «الخنيجي

### من شرفة البرلمان

والشئفسرة وباصرة ومن لف لفهم.. لأن الهدف واحد بس «الحوثي» زيد بها شوية!!

### مهام!!

يقال بأن المجالس المحلية في الدوائر البرلمانية الشاغرة تقوم بمهامها على أكمل وجه.. نقول للمهام الخدمية لأصحابها والتفتوا للمهامكم!!

### تدريب برلماني!!

المعهد الديمقراطي يبذل جهوداً لتدريب النواب في عقده دارهم- أي في البرلمان- إلا أن بعض النواب يعمل نفسه «عريف زمانه» فيتغيب عن الدورات.. صدقونا لستم فاهمين.. إنريو!!

### ارفعوها عن الباقيين!!

رفع الحصانة عن المدعو «الحوثي» موقف برلماني أكثر من رائع نتمنى أن يمتد إلى «الخنيجي

### توصيات برلمانية

### من توصيات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

- التنسيق مع الحكومة بإقامة ندوات قانونية مشتركة بين المجلس والحكومة بهدف التوعية القانونية للعلماء في الأجهزة المركزية والمحلية وبخاصة ما يتصل بالتشريعات المالية- القضائية- الأمنية- السلطة المحلية.  
- تفعيل مكاتب وزارة الشؤون القانونية في المحافظات وإلزام تزويد هذه المكاتب بجميع التشريعات الصادرة.  
- إعادة النظر في القوانين الجنائية والإجرائية.

### من اللائحة القسم البرلماني

مادة (٩): يقسم عضو مجلس النواب قبل مباشرة مهام العضوية أمام المجلس في جلسة علنية اليمن الدستورية الأتية:

«أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله، وأن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرفع مصالح الشعب وحرياته رعاية كاملة، وأن أحافظ على وحدة الوطن واستقلاله وسلامة أراضيه».

### طلب استجواب وزير الداخلية



قدم النائب عبده بشر إلى مجلس النواب طلباً لاستجواب وزير الداخلية اللواء مطهر رشاد الصوري في المدة المحددة في الدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب- نظراً لما آلت إليه الأوضاع الأمنية من تدهور واختراق للدستور والقانون وتفتيش حالة الفوضى والتقطع والاختطافات والقتل وانتشار الأسلحة ودعوات الانفصال ورفع أعلام التشطير مما يهدد المصلحة الوطنية العليا.

وأشار بشر في طلبه إلى أن هذا يأتي لزاماً عليه ووفقاً للدستور لمحاسبة المتسببين في ذلك من باب الحرص على المصلحة الوطنية.. لأن هناك- حسب ما ورد في طلبه- ما يوحي بالاتفاق على زعزعة وأنهيار الأمن القومي الداخلي وعدم الاكتراث وعدم الضبط أو المحاسبة أو الالتزام بالدستور والقوانين وتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية وتوصيات مجلس النواب وتعريض حياة المواطن وحرية وأمنه ومصصلحة الوطن للخطر.